

تطبيق الإدارة القائمة على النتائج ودورها في رفع كفاءة الإنفاق العام وتحقيق المساءلة الإدارية في المملكة
العربية السعودية

اسم الطالب
عبدالله علي فضل الشهري

الرقم الجامعي
232001055

مشروع تخرج - 1
كلية الإدارة - جامعة ميدأوشن

إشراف

د.

عضو هيئة التدريس- كلية الإدارة- جامعة ميدأوشن

2026م

جدول المحتويات

1	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	3
1.1	المقدمة	4
1.2	مشكلة الدراسة	5
1.2.1	فجوات على المستوى النظري:	6
1.2.2	فجوات على المستوى التطبيقي:	6
1.3	أهمية الدراسة	7
1.3.1	على المستوى النظري:	7
1.3.2	على المستوى التطبيقي:	7
1.4	أسئلة الدراسة:	8
1.5	أهداف الدراسة:	8
1.6	فرضيات الدراسة	9
1.7	نموذج الدراسة	10
1.8	منهجية الدراسة	10
1.9	الدراسة الميدانية	12
1.10	مخطط المشروع المقترح	14
	المراجع:	16

1. الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

1.1. المقدمة

يشكل الفساد الإداري من أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات الحكومية في مختلف الدول، لما له من آثار سلبية على الأداء المؤسسي، وكفاءة الخدمات العامة، وثقة المجتمع في النظام الإداري. ويُعرف الفساد الإداري بأنه كل استخدام غير مشروع للسلطة أو الموارد العامة لتحقيق مكاسب شخصية أو جماعية على حساب المصلحة العامة، ويشمل أشكالاً متعددة مثل الرشوة، والمحسوبية، واستغلال السلطة، والاختلاس، وإساءة استخدام الموارد الحكومية. وفي السياق السعودي، شكل الفساد الإداري تهديداً محتملاً للتنمية المستدامة، وبرزت الحاجة إلى تبني استراتيجيات فعالة للحد منه وتعزيز الشفافية والمساءلة في القطاع الحكومي (الشمري، 2025).

مع الإعلان عن رؤية المملكة العربية السعودية 2030، أصبحت مكافحة الفساد الإداري أولوية استراتيجية، باعتبارها أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وتحسين جودة الخدمات الحكومية، وتعزيز بيئة استثمارية مواتية. وترتكز الرؤية على مجموعة من المبادرات الإصلاحية التي تهدف إلى تعزيز النزاهة المؤسسية، وتطوير آليات الرقابة والمساءلة، وتطبيق أفضل الممارسات الدولية في مجال الحوكمة والإدارة العامة. وقد أدركت القيادة السعودية أن مواجهة الفساد لا يقتصر على إصدار التشريعات والقوانين فحسب، بل يتطلب تضافر الجهود بين مختلف الجهات الحكومية، وتعزيز الثقافة المؤسسية القائمة على الشفافية والمساءلة، إلى جانب استخدام التكنولوجيا الحديثة لتسهيل الرقابة وتحليل البيانات بما يساهم في الحد من مظاهر الفساد (أحمد، 2018).

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل السياسات العامة لمكافحة الفساد الإداري في القطاع الحكومي السعودي، وذلك من منظور شامل يربط بين الإطار القانوني والتشريعي، والآليات التنظيمية، والممارسات المؤسسية، في ضوء متطلبات رؤية المملكة 2030. ويهدف هذا التحليل إلى تحديد مدى فاعلية السياسات الحالية، وكشف الثغرات أو التحديات التي تواجه تطبيقها، إضافة إلى اقتراح توصيات عملية لتعزيز النزاهة المؤسسية والحوكمة الرشيدة. ويأتي هذا البحث في سياق الجهود الأكاديمية والعلمية التي تسعى إلى تقديم حلول مبنية على أسس معرفية ومنهجية لمواجهة الفساد الإداري، بما يساهم في رفع مستوى الكفاءة والشفافية في القطاع الحكومي، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي نصت عليها الرؤية الوطنية (الكبيري، 2020).

توفر هذه الدراسة قاعدة علمية يمكن أن يستند إليها صانعو السياسات لتطوير أدوات وآليات مكافحة الفساد بشكل مستمر، بما يضمن مواءمتها مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة، ويعزز من قدرة القطاع الحكومي على مواجهة التحديات المستقبلية بكفاءة وفاعلية. ومن خلال تناول هذا الموضوع، تهدف الدراسة إلى تقديم رؤية متكاملة لمفهوم الفساد الإداري وأبعاده المختلفة، وتحليل السياسات والممارسات الحكومية في ضوء أفضل النماذج الدولية، بما يساهم في تحقيق تطلعات المملكة العربية السعودية نحو مجتمع أكثر نزاهة وقطاع حكومي أكثر شفافية واستجابة لاحتياجات المواطنين.

1.2. مشكلة الدراسة

يشكل الفساد الإداري إحدى القضايا الجوهرية التي تؤثر على كفاءة القطاع الحكومي واستدامة التنمية في أي دولة، بما في ذلك المملكة العربية السعودية. ورغم ما بذلته الحكومة السعودية من جهود تشريعية وتنظيمية للحد من مظاهر الفساد الإداري، ما زال هناك تحديات قائمة تتعلق بتكامل السياسات العامة، وفعالية آليات الرقابة والمساءلة، ومدى تطبيق ممارسات الشفافية في المؤسسات الحكومية. ويكتسب هذا الموضوع أهمية خاصة في ضوء رؤية المملكة 2030، التي أكدت على ضرورة تحسين الحوكمة وتعزيز النزاهة المؤسسية كركيزة أساسية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومع ذلك، تظهر الحاجة إلى دراسة متأنية لتحليل السياسات العامة المعمول بها، وكشف نقاط القوة والضعف فيها، وتحديد المجالات التي يمكن تحسينها لضمان تحقيق الأهداف الاستراتيجية للرؤية.

إن مشكلة الدراسة تتجسد في وجود فجوة بين السياسات العامة المعلنة لمكافحة الفساد الإداري وبين واقع تطبيقها على أرض الواقع، إضافة إلى محدودية الدراسات التي تناولت تحليل هذه السياسات بشكل متكامل يرتبط بالمعايير الدولية وأهداف رؤية المملكة 2030. فالدراسات السابقة غالبًا ما ركزت على جانب معين من جوانب مكافحة الفساد، سواء من الناحية القانونية أو المؤسسية، دون ربطها بصورة منهجية بالإصلاحات الهيكلية والتقنية التي تتطلبها الرؤية الوطنية (Almutairi، 2025).

1.2.1. فجوات على المستوى النظري:

على المستوى النظري، تتضح الحاجة إلى تطوير الدراسات التي تعالج الفساد الإداري في القطاع الحكومي السعودي من منظور متكامل يربط بين النظرية والتطبيق العملي. فمعظم الدراسات السابقة ركزت على المفاهيم العامة للحوكمة ومكافحة الفساد دون التعمق في ملاءمتها للبيئة الإدارية والثقافية الخاصة بالمملكة. كما أن هناك نقصًا في الدراسات التي تدمج بين البعد القانوني والإداري والسلوكي للفساد، حيث تم التركيز غالبًا على التشريعات والسياسات دون النظر إلى تأثير الثقافة المؤسسية والممارسات اليومية للموظفين على تطبيق هذه السياسات. إضافة إلى ذلك، فإن الدراسات النظرية السابقة لم تقم بتحليل السياسات العامة لمكافحة الفساد في ضوء معايير رؤية المملكة 2030 بشكل شامل، بما يشمل الأبعاد الرقابية، والتنظيمية، والتقنية، وهو ما أدى إلى محدودية الاستفادة العملية من النتائج البحثية وعدم تكاملها مع الاستراتيجيات الإصلاحية الوطنية. هذه الفجوات تشير إلى الحاجة إلى تأسيس قاعدة معرفية متينة ترتبط مباشرة بتحديات القطاع الحكومي ومتطلبات التنمية المستدامة (Al-Shalfan, 2021).

1.2.2. فجوات على المستوى التطبيقي:

أما على المستوى التطبيقي، فتبرز مجموعة من الثغرات التي تؤثر على فعالية السياسات العامة في مواجهة الفساد الإداري داخل المؤسسات الحكومية. فبالرغم من وجود تشريعات واضحة وهيئات رقابية متخصصة، إلا أن تطبيق هذه السياسات غالبًا ما يواجه قيودًا على أرض الواقع، بما في ذلك قصور آليات الرقابة والمساءلة وعدم تكاملها عبر مختلف القطاعات الحكومية. كما أن الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة في مكافحة الفساد لا تزال محدودة، على الرغم من أن رؤية المملكة 2030 أكدت على أهمية التحول الرقمي لتعزيز الشفافية والرقابة المؤسسية. كذلك، فإن السياسات المتبعة غالبًا ما تبقى على المستوى النظري دون ترجمتها إلى إجراءات يومية واضحة في المؤسسات، إضافة إلى ضعف برامج التدريب والتوعية للكوادر البشرية، ما يقلل من قدرة الموظفين على التعرف على مظاهر الفساد أو التعامل معها بفاعلية. وأخيرًا، يلاحظ غياب آليات تقييم دورية وشاملة لقياس مدى تحقق أهداف السياسات، وهو ما يؤدي إلى استمرار بعض الممارسات الفاسدة دون تدخل إصلاحي فعال (Alatawi, 2025).

1.3. أهمية الدراسة

1.3.1. على المستوى النظري:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها النظرية من مساهمتها في سد الفجوات المعرفية المتعلقة بمفهوم الفساد الإداري والسياسات العامة لمكافحة القطاع الحكومي السعودي. فهي تقدم إطارًا تحليليًا يربط بين النظرية والممارسة العملية، مع التركيز على ملاءمة السياسات العامة لمتطلبات رؤية المملكة 2030، التي جعلت النزاهة والشفافية حجر الأساس في تطوير الأداء الحكومي. من خلال تحليل الدراسات السابقة وتقييم مدى توافقها مع السياق السعودي، تتيح هذه الدراسة تعميق الفهم العلمي لمظاهر الفساد الإداري وأبعاده المختلفة، سواء القانونية أو المؤسسية أو السلوكية. كما تسهم الدراسة في إثراء الأدبيات الأكاديمية المتعلقة بالحوكمة والإدارة العامة، وتقديم قاعدة معرفية تساعد الباحثين والدارسين على تطوير نماذج نظرية متقدمة لفهم تأثير السياسات العامة على الحد من الفساد وتعزيز النزاهة المؤسسية في السياقات الوطنية المتغيرة (QudahCorresponding، 2023).

1.3.2. على المستوى التطبيقي:

أما على المستوى التطبيقي، فإن أهمية الدراسة تنبع من دورها في تقديم توصيات عملية قابلة للتنفيذ تعزز من فعالية السياسات الحكومية لمكافحة الفساد الإداري. فهي تساعد صانعي القرار في القطاع الحكومي على تقييم الأداء الحالي للآليات الرقابية والتشريعية، وتحديد نقاط القوة والضعف في تطبيق السياسات، بما يساهم في رفع كفاءة الخدمات العامة وتحسين مستوى الثقة المجتمعية بالمؤسسات الحكومية. إضافة إلى ذلك، تبرز أهمية الدراسة في استكشاف كيفية توظيف التكنولوجيا الحديثة والتحول الرقمي لتعزيز الشفافية والرقابة، وكذلك تطوير برامج التدريب والتوعية للكوادر البشرية، بما يمكنهم من التعرف على مظاهر الفساد والتعامل معها بفعالية. وبذلك، فإن هذه الدراسة توفر أداة استراتيجية لدعم الإصلاحات الحكومية المستمرة وفق أهداف رؤية المملكة 2030، وتعمل على تحويل السياسات العامة النظرية إلى ممارسات واقعية ملموسة تساهم في بناء بيئة إدارية نزيهة وفعالة (Alshammari، 2025).

1.4. أسئلة الدراسة:

👉 التساؤل الرئيسي:

ما مدى فاعلية السياسات العامة لمكافحة الفساد الإداري في القطاع الحكومي السعودي في ضوء متطلبات رؤية المملكة 2030؟

👉 الأسئلة الفرعية:

1. ما هي السياسات العامة المعمول بها حالياً لمكافحة الفساد الإداري في القطاع الحكومي السعودي؟
2. ما مدى توافق هذه السياسات مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات في مجال الحوكمة ومكافحة الفساد؟
3. كيف يتم تطبيق هذه السياسات عملياً على مستوى المؤسسات الحكومية، وما التحديات التي تواجهها؟
4. ما مدى مساهمة التحول الرقمي والتكنولوجيا الحديثة في تعزيز فاعلية السياسات ضد الفساد الإداري؟
5. ما الفجوات والمعوقات التي تعيق تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030 فيما يتعلق بالنزاهة والشفافية في القطاع الحكومي؟

1.5. أهداف الدراسة:

👉 الهدف الرئيسي:

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في تحليل السياسات العامة لمكافحة الفساد الإداري في القطاع الحكومي السعودي وتقييم مدى توافقها وفعاليتها في تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030.

👉 الأهداف الفرعية:

1. تحديد السياسات العامة والبرامج الحكومية المعمول بها حالياً لمكافحة الفساد الإداري.
2. تقييم مدى ملائمة هذه السياسات للمعايير الدولية وأفضل الممارسات في مجال الحوكمة ومكافحة الفساد.
3. دراسة كيفية تطبيق السياسات على المستوى المؤسسي والكشف عن التحديات والممارسات العملية التي تؤثر على فعاليتها.

4. تحليل دور التحول الرقمي والتقنيات الحديثة في تعزيز الشفافية والحد من مظاهر الفساد الإداري.
5. اقتراح توصيات عملية لتحسين فاعلية السياسات العامة بما يتوافق مع أهداف رؤية المملكة 2030 ويعزز النزاهة المؤسسية.

1.6. فرضيات الدراسة

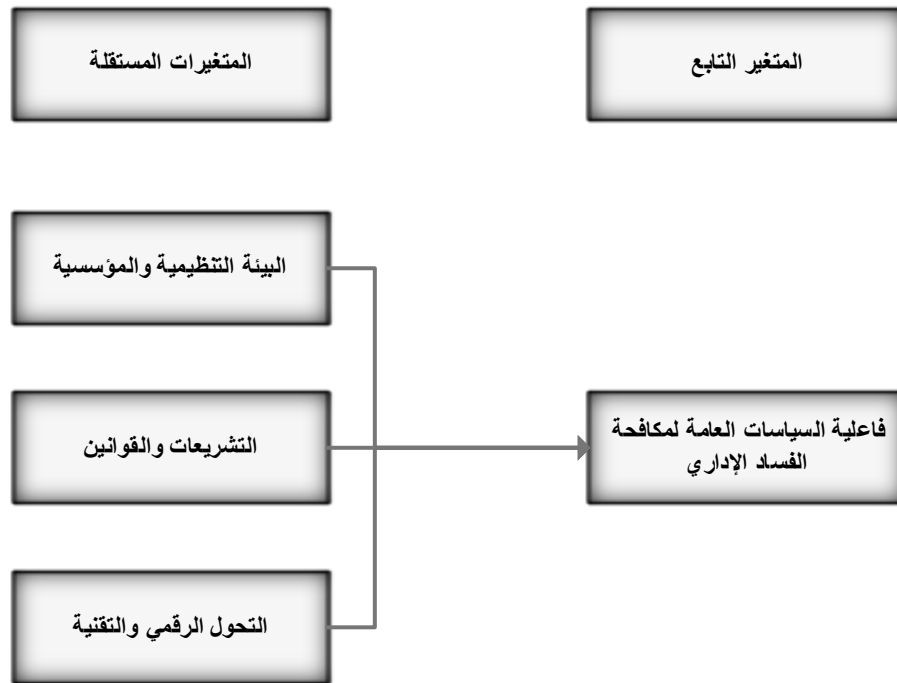
👉 الفرضية الرئيسية:

هناك علاقة إيجابية بين فاعلية السياسات العامة لمكافحة الفساد الإداري في القطاع الحكومي السعودي وتحقيق متطلبات رؤية المملكة 2030 في مجال النزاهة والشفافية.

👉 الفرضيات الفرعية:

1. فاعلية السياسات العامة تتأثر بدرجة توافقها مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات في مجال الحوكمة ومكافحة الفساد.
2. تطبيق السياسات على مستوى المؤسسات الحكومية يؤثر بشكل مباشر على تقليل مظاهر الفساد الإداري.
3. وجود فجوات تنظيمية أو تشريعية يحد من فاعلية السياسات الحكومية لمكافحة الفساد الإداري.
4. الاستفادة من التحول الرقمي والتقنيات الحديثة تسهم في تعزيز الشفافية وزيادة كفاءة السياسات العامة.
5. عدم التكامل بين السياسات العامة والممارسات المؤسسية يعيق تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030 المتعلقة بالنزاهة والمساءلة.

1.7. نموذج الدارسة



المصدر: إعداد الباحث

1.8. منهجية الدارسة

تعتمد هذه الدارسة على المنهجية الكمية كإطار أساسي لجمع وتحليل البيانات، نظراً لقدرتها على تقديم قياسات دقيقة وموضوعية لمستوى فاعلية السياسات العامة لمكافحة الفساد الإداري في القطاع الحكومي السعودي. يتيح المنهج الكمي قياس الظواهر الإدارية بطريقة إحصائية، وتحديد العلاقات بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع بشكل واضح، بما يسمح باختبار الفرضيات الموضوعة مسبقاً. كما يسهم هذا النهج في استخلاص نتائج قابلة للتعميم على عينة الدارسة، ويزود صانعي القرار والمؤسسات الحكومية بمؤشرات دقيقة حول مستوى تنفيذ السياسات ونجاحاتها في تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030 المتعلقة بالنزاهة والشفافية.

- أدوات جمع البيانات

يتم جمع البيانات في هذه الدراسة من خلال استبيانات مصممة خصيصاً لقياس مستوى فاعلية السياسات العامة في مكافحة الفساد الإداري وتأثير المتغيرات المستقلة الثلاثة: البيئة التنظيمية والمؤسسية، التشريعات والقوانين، والتحول الرقمي والتقنية. تم تصميم الاستبيانات باستخدام مقاييس ليكرتر (Likert Scale) ، التي تتيح للمبحوثين التعبير عن مستوى توافقهم أو تقييمهم لمجموعة من المؤشرات المتعلقة بالسياسات العامة وممارساتها. كما تم مراعاة صحة الصياغة ودقتها لضمان أن تكون الأسئلة واضحة وغير متحيزة، وتمثل بدقة المتغيرات المستقلة والتابعة في الدراسة.

- عينة الدراسة وإجراءات جمع البيانات

تم اختيار عينة عشوائية طبقية من موظفي القطاع الحكومي في المؤسسات الرئيسية ذات العلاقة بتنفيذ السياسات العامة لمكافحة الفساد الإداري، لضمان تمثيل مختلف المستويات الإدارية والوظيفية. وتم توزيع الاستبيانات إلكترونياً وورقياً لضمان وصولها إلى أكبر عدد ممكن من المستجيبين، مع الالتزام بمعايير السرية والخصوصية. وتعتمد الدراسة على تحليل حجم العينة المناسب إحصائياً لضمان مصداقية النتائج، مع التركيز على استبعاد أي بيانات غير مكتملة أو غير دقيقة.

- أساليب تحليل البيانات

يعتمد تحليل البيانات على مجموعة من الأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية، بما في ذلك المتوسطات، والانحراف المعياري، وتحليل الارتباط بين المتغيرات، واختبار الفرضيات باستخدام تقنيات مثل الانحدار الخطي وتحليل التباين. يتيح هذا النهج تحديد مدى تأثير كل متغير مستقل على المتغير التابع، وفهم العلاقات بين البيئة التنظيمية، والإطار القانوني، والتحول الرقمي، وفاعلية السياسات العامة لمكافحة الفساد الإداري. كما يوفر التحليل الكمي نتائج موضوعية قابلة للمقارنة مع الدراسات المماثلة على المستوى الإقليمي والدولي.

- مزايا المنهجية الكمية لهذه الدراسة

تتيح المنهجية الكمية للدراسة تقديم نتائج دقيقة وموضوعية، حيث يتم قياس المتغيرات بشكل منهجي وموحد، مما يقلل من احتمالية التحيز الشخصي في جمع البيانات وتحليلها. كما أنها تساعد في التوصل إلى استنتاجات قابلة للتعميم على مستوى

القطاع الحكومي السعودي، وتوفير قاعدة علمية صلبة لدعم القرارات السياسية والإدارية المتعلقة بتحسين سياسات مكافحة الفساد الإداري وتعزيز تطبيق رؤية المملكة 2030. كما أنها تتيح إمكانية إجراء مقارنات بين السياسات الحالية والممارسات الفعلية، وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تطوير أو تعزيز لضمان تحقيق أهداف النزاهة والشفافية بكفاءة أكبر.

1.9. الدراسة الميدانية

تشكل الدراسة الميدانية جزءاً أساسياً من هذا البحث، حيث تهدف إلى جمع بيانات أولية تعكس واقع تطبيق السياسات العامة لمكافحة الفساد الإداري في القطاع الحكومي السعودي، وتحليلها لتحديد مدى فاعليتها ومدى توافقها مع أهداف رؤية المملكة 2030. وتعتمد الدراسة الميدانية على منهجية كمية قائمة على الاستبيانات، نظراً لقدرتها على قياس الظواهر الإدارية بشكل موضوعي ودقيق، وإتاحة الفرصة للمبحوثين للتعبير عن آرائهم وتقييماتهم حول مختلف جوانب السياسات العامة والبيئة المؤسسية المحيطة بها.

وقد ركزت الدراسة الميدانية على الكوادر الوظيفية في المؤسسات الحكومية التي لها علاقة مباشرة بتنفيذ السياسات العامة لمكافحة الفساد، بما يشمل الموظفين في الإدارات الرقابية، والإدارات التنفيذية، والإدارات القانونية. وتم اختيار هذه الفئة لأنهم يمتلكون خبرة مباشرة بممارسة السياسات، ويكون لديهم تصور واضح عن نقاط القوة والضعف في التطبيق العملي، وكذلك عن التحديات والمعوقات التي تواجه تنفيذ هذه السياسات بشكل فعال. كما أن اختيار هذه العينة يضمن أن تكون البيانات المجمعة موثوقة وقابلة للتحليل، بما يعكس الواقع الفعلي لتطبيق السياسات على الأرض.

تضمنت الدراسة الميدانية تصميم استبيان مقنن يتكون من عدة محاور رئيسية تمثل المتغيرات المستقلة الثلاثة في الدراسة: البيئة التنظيمية والمؤسسية، والتشريعات والقوانين، والتحول الرقمي والتقنية، بالإضافة إلى محور يمثل المتغير التابع وهو فاعلية السياسات العامة لمكافحة الفساد الإداري. وتم استخدام مقياس ليكرت (Likert Scale) من خمس درجات لقياس مستوى الاتفاق أو التقييم للبيانات المختلفة، مع التأكد من وضوح الأسئلة ودقتها، بحيث تغطي جميع جوانب الظاهرة محل الدراسة دون غموض أو تداخل.

كما تم تنفيذ الدراسة الميدانية مع مراعاة معايير البحث العلمي المتعلقة بالسرية والخصوصية، لضمان أن يشعر المشاركون بالارتياح عند تقديم معلوماتهم وتقييماتهم بشكل صريح ودقيق. وقد تم توزيع الاستبيانات إلكترونياً وورقياً لضمان وصولها إلى أكبر عدد ممكن من المشاركين، كما تم مراقبة عملية جمع البيانات للتحقق من اكتمالها وصحتها قبل البدء بالتحليل الإحصائي.

في مرحلة التحليل، تم استخدام أدوات إحصائية وصفية واستدلالية لفحص العلاقات بين المتغيرات، بما يشمل تحليل التباين، الانحدار الخطي، وتحليل الارتباط، لتحديد مدى تأثير كل متغير مستقل على فاعلية السياسات العامة. كما تم التركيز على استخراج نتائج دقيقة قابلة للمقارنة مع الدراسات السابقة، والتوصل إلى توصيات عملية قابلة للتطبيق على مستوى المؤسسات الحكومية، بهدف تعزيز فعالية السياسات العامة وتحقيق أهداف رؤية المملكة 2030 في مجال النزاهة والشفافية. توفر الدراسة الميدانية قاعدة بيانات قوية تسهم في تقييم الواقع الفعلي للسياسات العامة لمكافحة الفساد الإداري، وكشف أبعاد الفجوة بين النظرية والتطبيق، وإظهار العوامل المؤثرة في تحسين الأداء المؤسسي وتعزيز النزاهة في القطاع الحكومي السعودي. كما تشكل هذه المرحلة حجر الأساس لاستنتاج النتائج العلمية واختبار الفرضيات الموضوعة في الدراسة، بما يضمن دقة الاستنتاجات وقابليتها للتطبيق العملي.

1.10. مخطط المشروع المقترح

المرحلة	الأنشطة الرئيسية	الأهداف	المدة الزمنية	المخرجات المتوقعة
التحضير والتخطيط	مراجعة الأدبيات والمراجع العلمية	وضع خطة واضحة ومنهجية للدراسة	0.5 شهر	خطة بحثية مفصلة مع جدول زمني
	تحديد أدوات جمع البيانات	تصميم الاستبانة وأدوات القياس		أدوات جمع بيانات جاهزة للاستخدام
	التنسيق مع الجهات المشاركة	الحصول على الموافقات اللازمة		موافقات رسمية من المؤسسات المشاركة
جمع البيانات	توزيع الاستبانة على المشاركين	جمع بيانات ميدانية دقيقة وموثوقة	1 شهر	مجموعة بيانات مكتملة وصحيحة
	إجراء مقابلات مع خبراء مختارين	تعميق الفهم حول التحديات والفرص		ملاحظات ومعلومات نوعية داعمة
تحليل البيانات	تنظيف وترتيب البيانات	التأكد من جودة البيانات ودقتها	1 شهر	بيانات جاهزة للتحليل
	استخدام البرامج الإحصائية (SPSS) وغيرها	اختبار الفرضيات وتحليل العلاقات بين المتغيرات		نتائج إحصائية تدعم أو ترفض الفرضيات
	إعداد الرسوم البيانية والتقارير التحليلية	توضيح النتائج وتفسيرها		جداول ورسوم بيانية وتفسيرية مفصلة
إعداد التقرير النهائي	صياغة نتائج الدراسة والتوصيات	تقديم بحث متكامل وموثق	1 شهر	تقرير نهائي متكامل يشمل كافة أجزاء الدراسة
	مراجعة التقرير وتنقيحه	ضمان دقة وسلامة المحتوى		تقرير معد للنشر أو العرض

عرض النتائج	تقديم العرض في مؤتمرات أو ورش عمل	نشر المعرفة والاستفادة العملية	0.5 شهر	عرض تقديمي شامل + ملاحظات وردود فعل من الجمهور
	مناقشة نتائج الدراسة مع الجهات المعنية	الحصول على تقييمات وملاحظات لتحسين البحث		مخرجات نقاشية تعزز من جودة البحث وتطبيقه المستقبلي

المراجع:

- المراجع العربية

أحمد, ش. م. (2018). جهود مكافحة الفساد الإداري والمالي في المملكة العربية السعودية "دراسة مقارنة". 4(4).

Retrieved from https://jlaw.journals.ekb.eg/article_45185.html

الشمري, أ. ب. (2025). الجهود الوطنية والدولية لمكافحة الفساد المالي والإداري: دراسة تحليلية في ضوء النظام السعودي والاتفاقيات الدولية. Retrieved from <https://hesj.org/ojs/index.php/hesj/article/view/1343>

الكبيري, م. ب. (2020). مكافحة الفساد الإداري في المملكة العربية السعودية. 17(1). Retrieved from <https://hu.edu.ye/hu-publications/journals/index.php/hujh/article/view/220>

- المراجع الأجنبية

Adel Al-Shalfan .(2021) .The Role of Governance and Transparency in Combating Corruption من الاسترداد من https://aja.journals.ekb.eg/article_176735.html?lang=en

Anas Al QudahCorresponding .(2023) .Deciphering the links: evaluating central bank transparency impact on corruption perception index in G20 countries . تم الاسترداد من <https://www.emerald.com/jmlc/article-abstract/28/1/1/1239489/Deciphering-the-links-evaluating-central-bank?redirectedFrom=fulltext>

Bader Obaid Alshammari .(2025) .A Systematic Literature Review on the Enterprise Content Management System Adoption to Combat Corruption من الاسترداد من <https://journals.sagepub.com/doi/10.1177/21582440251321231>

Maryam Almutairi .(2025) .Governance and Legal Methods in Combating Administrative Corruption and Their Impact on Achieving Sustainable Development من الاسترداد من https://journals.ekb.eg/article_413738.html

Omar D. Alatawi .(2025) .Combating corruption and promoting economic resilience: legal and institutional reform in Saudi Arabia من الاسترداد من https://www.researchgate.net/publication/396511170_Combating_corruption_and_promoting_economic_resilience_legal_and_institutional_reform_in_Saudi_Arabia